ترأس اجتماعاً استثنائياً ضم رئيس الوزراء وقيادات أمنية وعسكرية.. رئيس الجمهورية :

اليمن يمر بأصعب مرحلة عرفها في تاريخه المعاصر والحديث

المحافظ هو رئيس اللجنة الأمنية ولديه صلاحيات رئيس جمهورية في محافظته

ضرورة تغيير الأسلوب السابق في التعامل مع قضايا قطع الطرقات والكهرباء والنفط

■ صنعاء / سبأ:

رأس الاخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمس في مكتبه بدار الرئاسة اجتماعا استثنائيا ضم رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة ووزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر محمد قحطان ورئيس هيئه الاركان العامة اللواء الركن احمد علي الأشول والمفتش العام اللواء محمد القاسمي ورئيس جهاز الامن السياسي اللواء غالب مطهر القمش ووزير المالية صخر الوجيه ووزير الكهرباء صالح سميع ووزير النفط والمعادن احمد عبدالله دارس ووكيل جهاز الامن القومي اللواء محمد جميع الخضر وقائد قوات الاحتياط اللواء الركن علي بن علي الجايفي ومحافظ محافظة مارب سلطان العرادة ومحافظ محافظة صنعاء عبد الغني جميل ورئيس هيئة الاستخبارات العسكرية اللواء عبدالله محنف .

سنعمل على تنفيذ المبادرة وآليتها بحذافيرها ولن يستطيع المعرقلون أن يواجهو إرادة الشعب

مرت (23) سنة من إعادة تحقيق الوحدة ومازلنا نطالب بالكهرباء والماء والصحة

توجيه القادة الأمنيين والعسكريين بالقبض على كل من تسول له نفس العبث بمقدرات الشعب

رئيس الوزراء: علينا الحرص على مصالح الناس وعدم التهاون في القبض على الجناة

وتحدث الاخ الرئيس مستهلا كلمته بالتأكيد على ضرورة تغيير الاسلوب السابق في التعامل مع القضايا الجنائية والاجرامية والتخريبية والمتمثلة بقطع الطريق وخطوط الكهرباء وانابيب النفط، مشيرا الى ضرورة تحمل المسئولية بصورة كاملة دون اي تقصير او ابطاء في ضبط الجناة.

وقال: «لدى المحافظين والوزراء صلاحيات كامله والمحافظ هو رئيس اللجنة الامنية ولديه صلاحيات رئيس جمهورية في محافظته ولدى القوات المسلحة والامن قدرات نوعية قادرة على تنفيذ المهمات الخاصة وبأسرع وقت ممكن ولا يجوز التهاون مع المخربين او قطاع الطرق والكهرباء والنفط».

وتساءل ..هل هذه الاعمال يعتبرونها شطارة؟ وهل هي اعمال رجولية؟ وما ذنب ٢٥ مليون يمني؟.

ونوه الاخ الرئيس عبد ربه منصور هادي الى ان الكل امام محك اختبار والجميع تحت مجهر الشعب اليمني الابي الذي يميز ويعي من يقوم بهذا التخريب وهذا الاجرام وشدد الاخ الرئيس على ان اليمن يمر بأصعب مرحلة عرفها في تاريخه المعاصر والحديث .

وتطرق إلى تأثيرات الانقسامات في صفوف الجيش والامن والمجتمع والقوى السياسية خاصة الذين فقدوا مصالح ولا يريدون ان يغلبوا مصلحة الشعب فوق الاعتبارات الضيقة والانانية .

وقال: «هناك انجاز كبير وسيمضي ولو تذكرنا مايو العام الماضي وما صحبته من اعمال إرهابية وتأثيرات وظروف أمنية و اجتماعية صعبة جدا ولكننا بعزيمة ارادة التغيير مضينا الى الامام وتجاوزنا تحديات كبيره واحتفلنا بالعيد الوطني بشكل افضل".

وأضاف : «نهنئ شعبنا اليمني كله بالعيد الوطني الثالث والعشرين الـ(22 مايو) عيد الوحدة اليمنية ونؤكد ان اليمن قد تجاوز اكبر واكثر محنة تعرض لها منذ قيام الثورة اليمنية 26سبتمبر و14اكتوبر وبحمد الله تجاوزنا المحن والتحديات الكبيرة وسائرون بعون من الله وبمساندة شعبنا اليمني الذي يطالب بالتغيير والانتقال الى اليمن الجديد الذي ضحى من اجله شباب وشابات اليمن على طول وعرض الساحة اليمنية".

واستطرد الأخ الرئيس قائلا : « لقد عاهدنا الله وعاهدنا شعبنا باننا سنعمل على تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة بحذافيرها ولن يستطيع المعرقلون او من فقدوا مصالحهم ان يواجهوا ارادة الشعب وعليهم ان يحمدوا الله لان المبادرة الخليجية كانت المخرج الاسلم والأمن وبصورة مشرفة ، وعليهم ان يعلموا ان كل تخريبهم وعرقلتهم للحوار تحت مجهر الشعب اليمني وكذلك محاولاتهم للنيل من عزيمة المؤسسة العسكرية والامنية هنا او هناك من أجل التأثير على الامن والاستقرار".

وأردف قائلا : «هناك صور كثيرة لفسادهم ومنها الضلوع بتهريب السلاح والمخدرات ومختلف اشكال الفساد".

وتابع الاخ الرئيس عبد ربه منصور هادي قائلا: « لقد مرت ٢٣ سنة منذ إعادة الوحدة اليمنية ونحن ما زلنا نطالب بالكهرباء والماء والطريق والتعليم والصحة العامة.. وهي المطالب القديمة الجديدة واليوم قامت ثوره الشباب والتغيير وضحى الناس وسالت من اجل ذلك الدماء ولا بد من تلبيه مطالب الشعب والكف عن العبث بالأمن والاستقرار وخطف صحفيين ابرياء وقطع خطوط الكهرباء فهذه ليست من الاعراف في شيء وليست من الرجولة في شيء وانما هي أعمال دنيئة ورخيصة وهدفها البحث عن مصالح رخيصة ايضا».

وخاطب الاخ الرئيس الجميع قائلا : «لا يجوز التهاون ولا يجوز السكوت ولا تجوز المراضاة وعلى محافظ صنعاء ومحافظ مارب التنسيق والتشاور في هذا الجانب".

ومضى الأخ الرئيس قائلا :« قدمنا الاوسمة والترقيات للذين ضبطوا المهربين والأسلحة المهربة ونكافئ كل من يحسن في عمله ويجيد في عمله وعلى الجميع ان يكافئوا كل من احسن في عمله".

وأضاف : « ومن يتقاعس او يقصر في عمله سيتم استبداله، ولابد ان نقول للمخطئ انت مخطئ وللمحسن انت محسن" . .

ووجه الأخ الرئيس كلاً من وزير الداخلية ورئيس الاركان وقائد الاحتياط العام وكل القادة الامنيين والعسكريين المعينين في نطاق مسرح عملياتهم بالتعاون مع محافظتي صنعاء ومأرب من اجل الجاهزية الكاملة للرد الفوري والسريع والقبض على كل من تسول له نفسه العبث بمقدرات وحقوق ٢٥ مليون يمني.

وتحدث الاخ رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة مؤكدا ان هناك انجازات سياسية كبيرة ومتطورة واليمن بحاجه الى التطور الاقتصادي ودعم المانحين وتوفير أجواء صحية للمستثمرين .

وقال : «نحن هنا في اليمن اولا نريد التأكيد على ضرورة الامن والاستقرار وعدم العبث والتطاول على مصالح الشعب وحقوقه" .

وأضاف : « ان ما قاله الاخ الرئيس هو الواقع وعلينا الحرص الشديد على مصالح الناس وحقوقهم ومتابعة الجناة وعدم التهاون في القبض عليهم" .

كما استمع الاخ الرئيس الى ايضاحات حول ملابسات الاعتداء على الكهرباء وخطف الصحفيين وتداول بعض الاسماء المعروفة والآراء حول مختلف القضايا والموضوعات التي طرحت.

حضر اللقاء مدير مكتب رئاسة الجمهورية نصر طه مصطفى .

تدشين منتدى الطاقة اليمني التركي والتوقيع على مذكرتي تفاهم في مجالي النفط والكهرباء

■ صنعاء / سبأ:

قال وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس " إن عقد منتدى الطاقة اليمني التركي الأول يأتي في إطار سياسة الحكومة لتطوير القطاع النفطي وفتح آفاق جديدة للإستثمار في مجالات النفط الذي يعتبر أحد أهم القطاعات التي يعول عليها تحقيق الإستقرار الإقتصادي وبناء المستقبل" .

وأضاف دارس في افتتاح المنتدى الذي تنظمه وزارة النفط والمعادن اليمنية بالتنسيق مع وزارة الطاقة والمصادر الطبيعية التركية أمس بصنعاء " إن هذا المنتدى يأتي في إطار الرغبة المشتركة بين اليمن وتركيا لتفعيل الطاقات وتوحيد الجهود المشتركة لمواجهة التحديات .

وأشار إلى أن وزارة النفط والمعادن تسعى لتنفيذ مسوحات للقطاعات النفطية الهادفة إلى توفير المعلومات اللازمة والمشجعة للشركات والمستثمرين وهو ما يعكس الجدية في تهيئة مناخات الاستثمار في هذا المجال.

وقال : « توسيع المعلومات وبناء حقائق دقيقة ومؤشرات أكثر وضوحا من شأنها جذب الشركات وتوسيع فرص الإستثمار والأعمال، وبما يخدم التنمية ويترجم توجهات القيادة السياسية وحكومة الوفاق الوطني" .

وأشار دارس إلى أن 60 شركة ستشارك في فعاليات المنتدى منها 24 شركة تركية و36 شركة يمنية ومستثمرة تعمل في اليمن في مجال النفط والغاز والكهرباء والمعادن.

وبين أن منتدى الطاقة اليمني التركي الأول سيناقش أربع أوراق عمل تشترك فيها وزارة النفط ممثلة بهيئتي النفط والمعادن بورقتي عمل وورقة عمل تقدمها الهيئة العامة للإستثمار وأخرى لوزارة الكهرباء والطاقة.

وأعرب وزير النفط والمعادن أحمد دارس عن أمله في أن يخرج المنتدى برؤية واضحة لتعزيز الشراكة الإقتصادية في مجال الطاقة وكذا بمشاريع مشتركة إلى جانب تفعيل الإتفاقيات السابقة فضلاً عن تعزيز مجالات التعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين اللذين تربطهما علاقات تاريخية متميزة وفتح آفاق رحبة لتوسيع هذا التعاون في مختلف المجالات الإقتصادية .

وقال : « نتطلع إلى مساعدة تركيا لليمن في تأهيل وتدريب الكادر البشري في قطاع النفط والغاز والمعادن" .

من جانبه أوضح وزير الكهرباء الدكتور صالح سميع أنه تم التباحث مع الأشقاء الأتراك حول إيجاد آلية للتنسيق بين البلدين الشقيقين وكذا تشكيل لجنة مشتركة لمناقشة المواضيع ذات الأولوية في مجال الطاقة .

وقال الدكتور سميع " لقد ورثنا بالنسبة لقطاع الطاقة وضعاً مؤلماً وموجعاً إذ أن الطاقة التوليدية الحالية لا تتجاوز 750 ميجاوات على مستوى محافظات الجمهورية ونحن بحاجة ماسة لمساعدة أشقائنا الأتراك كوننا نحتاج إلى منظومة كهربائية جديدة لإحلالها بدلاً عن المنظومة القائمة ولكي نتمكن من رفع قدرتنا التوليدية من الطاقة الكهربائية خلال السنوات العشر القادمة إلى خمسة آلاف ميجاوات" .

ونوه وزير الكهرباء بأهمية التعاون مع الجانب التركي في عملية الإحلال الجديدة وكذا في فيما يتعلق بعمليات التوليد والتوزيع والنقل للطاقة الكهربائية، والإستفادة من الخبرات التركية في عملية التدريب والتأهيل للكوادر البشرية اليمنية وبما يمكن من النهوض بالقطاع الكهربائي .

بدوره أكد وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي تانيل يلدز حرص الحكومة التركية على تعزيز مجالات تعاونها مع اليمن لتشمل مختلف المجالات الخدمية الإقتصادية والإستثمارية .

وقال " تركيا تود التعاون مع اليمن في مجال الطاقة والنفط والغاز من خلال البحث والتنقيب وكذا شراء الغاز الطبيعي المسال وأيضاً فيما يتعلق بتوليد وإنتاج الطاقة الكهربائية».

وأضاف:« إننا نرغب في إقامة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في اليمن وخلق شراكة فاعلة بين القطاع الخاص في اليمن وتركيا " .

عقب ذلك وقع وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس ووزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي تانيل يلدز، على مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين الشقيقين في مجال النفط والمعادن.

وتضمنت المذكرة العمل على فتح مجالات أوسع للشراكة بين اليمن وتركيا فيما يتعلق بالبحث والتنقيب عن النفط والمعادن في اليمن وتسهيل العمل المشترك في مجالات النفط والغاز والمعادن إضافة إلى إنشاء شركات مشتركة وتدريب وتأهيل الكوادر اليمنية .

كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارة الكهرباء ووزارة الطاقة والمصادر الطبيعية التركية تضمنت قيام الجانب التركي بإنشاء محطة توليد كهربائية في اليمن بقدرة توليدية تبلغ 163 ميجاوات تعمل بالديزل والمازوت والغاز الطبيعي وبكلفة 200 مليون دولار بتمويل تركي عبر قرض ميسر تقدمه لليمن .

وقع الإتفاقية عن الجانب اليمني وزير الكهرباء الدكتور صالح حسن سميع وعن الجانب التركي وزير الطاقة تانيل يلدز.

حضر التوقيع وكيل وزارة النفط والمعادن المهندس عبدالملك علامة ورئيس الهيئة العامة لإستكشاف وإنتاج النفط نصر الحميدي والسفير التركي بصنعاء فضلي تشورمان وعدد من مسئولي وزارتي النفط والكهرباء .